

العوامل الداخلية المؤثرة في مخاطر الائتمان المصرفي (دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية السورية الخاصة)

الدكتور: وائل نورس هناوي¹

قسم التمويل والبنوك - كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة اليرموك الخاصة.

الايمل: w.hennawi@ypu.edu.sy

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر العوامل الداخلية الخاصة بالمصارف في مخاطر الائتمان وذلك في المصارف التقليدية السورية الخاصة. ولتحقيق ذلك قام الباحث بجمع البيانات اللازمة عن جميع المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والبالغ عددها أحد عشر مصرفاً وذلك خلال الفترة 2019 - 2024 م، وتحليلها إحصائياً.

دُرِسَ سلوك المتغير التابع والمتمثل في مخاطر الائتمان من خلال نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة غير المنتجة من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة NPL، وكذلك من خلال نسبة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة PROV، والمتغيرات المستقلة المتمثلة في مؤشر التركيز القطاعي، مؤشر حقوق الملكية، مؤشر السيولة، مؤشر القروض، معدل العائد على الأصول المعدل، حجم المصرف، مؤشر التنوع المصرفي، معدل نمو الائتمان.

أظهرت نتائج دراستنا أنَّ العوامل الداخلية المؤثرة في مخاطر الائتمان لم تختلف بشكل كبير باختلاف المؤشر المعتمد في قياس مخاطر الائتمان، حيث كانت أهم النتائج كما يلي:

• وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمعدل نمو التسهيلات الائتمانية المباشرة في مخاطر الائتمان في المصارف التقليدية السورية الخاصة خلال فترة الدراسة.

• وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لمعدل العائد على الأصول المعدل، حجم المصرف، ومؤشر التركيز القطاعي في مخاطر الائتمان في المصارف التقليدية السورية الخاصة خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: المحددات الداخلية لمخاطر الائتمان، التسهيلات الائتمانية المباشرة غير المنتجة، مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة، المصارف التقليدية السورية الخاصة.

¹قسم التمويل والبنوك - كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة اليرموك الخاصة.

w.hennawi@ypu.edu.sy

Internal factors affecting bank credit risk
(An applied study on traditional Syrian private banks)

PH.D. Wael Nawras Henawi¹

¹Faculty of Administrative and Financial Sciences – Yarmouk Private
University.

w.hennawi@ypu.edu.sy

Abstract:

This study aimed to determine the impact of bank internal factors on credit risk in Syrian private traditional banks. To achieve this, the researcher collected and statistically analyzed data on all eleven traditional banks listed on the Damascus Securities Exchange during the period 2019–2024.

The behavior of the dependent variable, credit risk, was studied through the ratio of non-performing direct credit facilities to total direct credit facilities (NPL), as well as through the ratio of provision for expected credit losses to total direct credit facilities (PROV), and the independent variables represented by the sectoral concentration index, equity index, liquidity index, loan index, adjusted return on assets, bank size, bank diversification index, and credit growth rate.

The results of our study showed that the internal factors affecting credit risk did not differ significantly depending on the index used to measure credit risk, with the most important results being as follows:

- There is a statistically significant positive effect of the growth rate of direct credit facilities on credit risk in traditional Syrian private banks during the study period.

- There is a statistically significant negative impact of the adjusted return on assets, bank size, and sectoral concentration index on credit risk in traditional Syrian private banks during the study period.

Key Words : Internal determinants of credit risk, non-performing direct credit facilities, provision for expected credit losses, Syrian private traditional banks

المقدمة:

تُعتبر عملية الإقراض مهمة رئيسة في عمل أي مصرف وذلك لدور الوساطة الذي تلعبه المصارف في الاقتصاد بين أصحاب المدخرات (المودعون) وبين من هم بحاجة إلى هذه المدخرات (المقترضون). قد ينشئ عن دور الوساطة الذي تقوم به المصارف مشاكل متعلقة بمحفظة القروض؛ هذه المشاكل تُعد السبب الأساس في فشل أو إفلاس المؤسسات المالية؛ حيث يقول (Diamond and Dybvig, 1986) واضعوا النظرية المصرفية: "تعد مخاطر محافظ القروض مسألة بالغة الأهمية. فمعظم حالات إفلاس المصارف الأخيرة كانت مرتبطة جزئياً بحيازة المصارف لقروض محفوفة بالمخاطر والتي تعثرت عن السداد. علاوة على ذلك، كانت العديد من المصارف تُوسّع قواعد ودائعها بنشاط وسرعة لتمويل هذه القروض المحفوفة بالمخاطر. من حيث المبدأ، قد لا تبدو حالات إفلاس المصارف أسوأ من حالات إفلاس الشركات الأخرى، ولكن في الواقع، يُمكن أن تُلحق هذه الحالات ضرراً كبيراً من حيث تعطيل الاستثمارات المربحة لعملاء المصارف".

إن مخاطر محفظة القروض (المخاطر الائتمانية) بحسب (Bhatt et. al., 2023) هي احتمال عدم سداد القرض المصرفي كلياً أو جزئياً في الوقت المحدد، بالإضافة إلى احتمال تعثر العميل أو الطرف المقابل عن السداد".

إن المصارف التقليدية الخاصة في سورية كغيرها من المصارف في جميع أنحاء العالم تتعرض لجميع أنواع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان، وتحظى هذه المخاطر بمتابعة السلطات التنظيمية و الرقابية مُتمثلة بمصرف سورية المركزي وخير دليل على ذلك إلزام المصرف المركزي للمصارف التقليدية الخاصة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9)؛ حيث التزمت جميع المصارف

التقليدية الخاصة العاملة في سورية بتطبيق هذا المعيار منذ عام 2019، حيث كان لهذا المعيار أثر على آلية تصنيف الديون غير المنتجة (التسهيلات الائتمانية المباشرة غير المنتجة) والتي كانت المصارف تعتمد في تصنيفها على قرار مجلس النقد والتسليف رقم (597 / م ن / ب 4) تاريخ 9 / 12 / 2009 (التعليمات والنماذج الخاصة بنظام تصنيف مخاطر الديون وتكوين المخصصات والاحتياطات الخاص بها) والقرارات المعدلة لبعض بنوده، أيضاً أثر المعيار على آلية تشكيل مخصصات خسائر القروض؛ فبدلاً من الاعتماد على نهج الخسائر المحققة (Incurred Loss) الذي ينظر إلى الماضي، والذي يتطلب تسجيل المخصصات فقط بعد وقوع أحداث ائتمانية محددة تجعل السداد غير مرجح، فقد تطلب المعيار أن تستند المخصصات إلى تقديرات الخسائر الائتمانية المستقبلية (المتوقعة)، والتي من المتوقع أن تتغير بمرور الوقت مع تطور المخاطر الائتمانية.

بناءً على ما تقدم فإن مخاطر الائتمان تحظى بمتابعة من السلطات الرقابية والإشرافية، فضلاً عن ذلك فإن هدف المصارف الخاصة الأساس الربحية يتطلب أن تكون هذه المخاطر معدومة أو في حدها الأدنى لما لهذه المخاطر من تأثير على الربحية من خلال المخصصات التي تشكلها المصارف لمقابلة حالات التعثر بالإضافة إلى خسارة الدخل من الفوائد عن القروض الممنوحة والذي يعتبر من أهم مصادر الربحية للمصارف. أيضاً تُشير الدراسات ومنها دراسة (Bushy, 2016) والتي أجراها على القطاع المصرفي في ألبانيا إلى وجود أثر سلبي لمخاطر الائتمان في نسبة كفاية رأس المال، وهذه النتيجة قد تزيد من اهتمام إدارة المصارف في فهم أكبر لمسببات مخاطر الائتمان.

لقد عزا الباحثون العديد من العوامل الداخلية (العوامل الخاصة بالمصارف) والعوامل الخارجية (عوامل الاقتصاد الكلي) كموامل مُحددة لمخاطر الائتمان، ونظراً لأن عوامل الاقتصاد الكلي لا يمكن لإدارة المصارف التحكم بها؛ ستأتي هذه الدراسة للبحث في العوامل الداخلية المؤثرة في مخاطر الائتمان بوصفها عوامل يمكن السيطرة عليها من قبل إدارات المصارف، ولتحقيق الهدف الرئيس للدراسة، سيتناول الباحث الدراسات السابقة، مشكلة الدراسة، ومنهجية الدراسة، والمتغيرات الأساسية ثم سنقوم بتحليل تلك المتغيرات واختبار الفرضيات للوصول إلى أهم الاستنتاجات واقتراح أهم التوصيات.

مراجعة الدراسات السابقة:

درَسَ (Tehulu and Olana, 2014) محدّدات مخاطر الائتمان في عشرة من المصارف التجارية (الحكومية والخاصة) في أثيوبيا وذلك خلال الفترة 2007-2011م. وباستخدام نموذج الانحدار الخطي المعمم ذي التأثيرات العشوائية (random effects GLS regression) توصّلت

الدراسة إلى وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لكل من معدل نمو الائتمان وحجم المصرف في مخاطر الائتمان - تم التعبير عنها من خلال نسبة مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض - ، وكذلك وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لكل من كفاءة التشغيل والملكية في مخاطر الائتمان، بينما كان أثر سيولة المصرف والربحية وكفاية رأس المال سلبياً في مخاطر الائتمان ولكنه غير دال إحصائياً. عَمَدَ (Makri et. al., 2014) إلى تحديد العوامل المؤثرة في القروض المتعثرة (القروض غير المنتجة) في 180 مصرف ينشطون في 14 دولة ضمن منطقة اليورو وذلك قبيل بدء الركود الاقتصادي 2000-2008 م. من خلال استخدام طريقة العزوم المعممة للفروق (difference Generalized Method of the Moments) أظهرت نتائج الدراسة-فيما يتعلق بالعوامل الخاصة بالمصارف-وجود أثر سلبي دال إحصائياً لمعدل العائد على حقوق الملكية في معدل القروض المتعثرة بينما كان أثر معدل العائد على الأصول إيجابياً في القروض المتعثرة ولكنه غير دال إحصائياً، أشارت نتائج الدراسة أيضاً إلى أن نسبة القروض إلى الودائع ومعدل كفاية رأس المال تؤثر سلباً في القروض المتعثرة لكن بأثر غير دال إحصائياً. اختبرت دراسة (Shkodra and Ismajli, 2017) أثر مجموعة من العوامل في مخاطر الائتمان وذلك في سبعة من المصارف التجارية العاملة في كوسوفو خلال الفترة 2006-2015م. وباستخدام تقنية الانحدار المتعدد وفق طريقة المربعات الصغرى العادية؛ توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: وجود أثر إيجابي دال إحصائياً لمعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل الودائع في مخاطر الائتمان - تم التعبير عنها بنسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض NPL -، أيضاً وجود أثر سلبي دال إحصائياً لنسبة عدم الكفاءة ومعدل نمو الائتمان في مخاطر الائتمان، بينما كان أثر معدل العائد على الأصول ومعدل الائتمان سلبياً في مخاطر الائتمان ولكنه غير دال إحصائياً، أما نسبة القروض إلى الودائع ونسبة الملاءة فقد كان أثرها إيجابياً في مخاطر الائتمان ولكنه غير دال إحصائياً. هَدَفَ (بن شنة، 2022) إلى تحديد المحددات المصرفية لمخاطر الائتمان في تسعة من المصارف الجزائرية خلال الفترة 2007- 2019م، تم قياس مخاطر الائتمان من خلال نسبة مخصص خسائر الائتمان إلى إجمالي القروض، وباستخدام نموذج التأثيرات الثابتة أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر سلبي دال إحصائياً لحجم المصرف ونسبة عدم الكفاءة في مخاطر الائتمان، أيضاً أشارت النتائج إلى وجود أثر إيجابي دال إحصائياً لمعدل الفائدة على الودائع في مخاطر الائتمان بينما كان أثر معدل نمو الائتمان ومعدل الفائدة على القروض في مخاطر الائتمان سلبياً وغير دال إحصائياً وأثر نسبة كفاءة الإدارة إيجابي وغير دال إحصائياً في مخاطر الائتمان. من جهته تناول بحث (Barra and

(Ruggiero, 2023) دراسة دور العوامل الخاصة بكل مصرف في مخاطر الائتمان في إيطاليا وذلك خلال الفترة 1994 - 2015م، وذلك من خلال دراسة مجموعتين مختلفتين من المصارف، وهما: المصارف التعاونية وغير التعاونية (التجارية والشعبية)، في أسواق محلية مختلفة. وباستخدام نموذج التأثيرات الثابتة أظهرت النتائج التجريبية وجود أثر سلبي دال إحصائياً لكل من سياسة الائتمان، وقوة رأس المال، وحجم سوق الائتمان، وتكاليف الوساطة في مخاطر الائتمان والتي تم التعبير عنها بنسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض NPL. بينما كان أثر حجم المصرف والربحية وكفاءة المصرف إيجابياً وغير دال إحصائياً في مخاطر الائتمان. لقد درّس (Khan et al., 2023) محددات مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل في ثلاثة من المصارف الباكستانية خلال الفترة 2000-2016م. وقد تم التعبير عن مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل من خلال نسبة الديون إلى إجمالي الأصول. وباستخدام نموذج التأثيرات الثابتة أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي دال إحصائياً لكل من نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة غير المنتجة (القروض المتعثرة)، ونسبة الكفاءة التشغيلية (إجمالي المصاريف التشغيلية / إجمالي الأصول)، ونسبة الديون إلى حقوق الملكية في مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل. كما تبين وجود أثر إيجابي غير دال إحصائياً لنسبة سيولة الأصول (القروض / الودائع) في مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل. اختلفت نتائج الدراسة التي أجراها (Antony and Suresh, 2023) في 31 مصرف هندي خلال الفترة 2012-2021م وفقاً لمقياس مخاطر الائتمان المعتمد في الدراسة، فباستخدام نموذج التأثيرات الثابتة ومن خلال قياس مخاطر الائتمان من خلال نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي القروض؛ أظهرت الدراسة وجود أثر سلبي دال إحصائياً لكل من معدل العائد على الأصول، وحجم المصرف، ونسبة الكفاءة التشغيلية ومعدل التضخم في مخاطر الائتمان، وكان أثر عمر المصرف، وملكية المصرف ومعدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي إيجابياً ودال إحصائياً في مخاطر الائتمان. وأشارت الدراسة إلى أن نسبة الرسملة (حقوق الملكية / الأصول) ونسبة هامش دخل الفائدة تؤثر سلباً في مخاطر الائتمان لكن بأثر غير دال إحصائياً، وأن نسبة التنويع المصرفي تؤثر بشكل إيجابي وغير دال إحصائياً في مخاطر الائتمان. وعندما تم قياس مخاطر الائتمان من خلال نسبة مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض أظهرت النتائج وجود أثر سلبي دال إحصائياً لكل من معدل العائد على الأصول، ونسبة الكفاءة التشغيلية في مخاطر الائتمان، وكان أثر هامش دخل الفائدة، والتنويع المصرفي، ومعدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي إيجابياً ودال إحصائياً في مخاطر الائتمان. وأشارت

الدراسة إلى أنَّ نسبة الرسملة (حقوق الملكية / الأصول)، وحجم المصرف وملكية المصرف تؤثر سلباً في مخاطر الائتمان لكن بأثر غير دال إحصائياً، وأنَّ عمر المصرف ومعدل التضخم يؤثران بشكل إيجابي وغير دال إحصائياً في مخاطر الائتمان. دَرَسَ (Aryal and singh, 2024) محددات مخاطر الائتمان في عشرة من المصارف التجارية النيبالية خلال الفترة 2013 – 2022. ركزت الدراسة بشكل أساسي على دراسة العوامل الاقتصادية الكلية والعوامل الخاصة بكل مصرف. وباستخدام نموذج التأثيرات العشوائية في تحليل البيانات أظهرت نتائج الدراسة فيما يتعلق بالعوامل الخاصة بالمصرف وجود أثر إيجابي دال إحصائياً لحجم المصرف ومعدل العائد على الأصول في مخاطر الائتمان، بينما كان أثر جودة الأصول وعمر المصرف سلبي ودال إحصائياً في مخاطر الائتمان، وقد لوحظ وجود تأثير إيجابي لمعدل كفاية رأس المال في مخاطر الائتمان لكنه غير دال إحصائياً.

إنَّ الدراسات السابقة التي تناولت العوامل الداخلية المؤثرة في مخاطر الائتمان انقسمت بين دراسات بحثت في تأثير مجموعة من النسب المالية في مخاطر الائتمان كما ذُكِرَ سابقاً، ودراسات أخرى بحثت في أثر التركيز القطاعي في محفظة الائتمان في مخاطر الائتمان واعتمدت على النسب المالية كمتغيرات ضابطة. من الدراسات التي تناولت أثر التركيز القطاعي في محفظة الائتمان في مخاطر الائتمان نجد:

هَدَفَ (Hassert, 2013) في دراسته إلى اختبار أثر التركيز القطاعي في محفظة قروض المصرف في مخاطر الائتمان والتي تمَّ قياسها من خلال نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض وكذلك نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي القروض، شَمِلَت الدراسة 466 مصرف من أكبر المصارف المدرجة في العالم خلال الفترة 2007-2011م. أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة جوهرية بين التركيز القطاعي في محفظة القروض ومخاطر الائتمان؛ فوفقاً للدراسة فإنَّ المتغيرات الخاصة بالمصرف والظروف الاقتصادية الكلية لها تأثير أكبر في مخاطر الائتمان مقارنةً بالتركز القطاعي في محفظة القروض. طَوَّرَ (Chen et al, 2013) مقياس جديد لقياس التركيز القطاعي في محفظة الائتمان؛ وهو مؤشر هيرفندال هيرشمان المعدل حسب المخاطر (risk-adjusted HHI). حيثُ أُخِذَ المقياس الجديد المخاطر المنتظمة لمختلف القطاعات بعين الاعتبار من خلال ترجيحها بمعامل بيتا. ثمَّ بَحَثَ في أثر التركيز القطاعي في محفظة الائتمان وفق المقياس الجديد في مخاطر 16 مصرفاً صينياً مُدرج في سوق الأوراق المالية خلال الفترة 2007 – 2011م؛ حيثُ تمَّ قياس مخاطر الائتمان من خلال نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي القروض، وقارنت الدراسة نتائج المقياس الجديد بنتائج مقياس هيرفندال هيرشمان العادي/التقليدي. وقد وُجِدَت الدراسة

أنّ هناك أثر إيجابي دالّ إحصائياً للتركز القطاعي في مخاطر الائتمان للمصارف المدروسة، وأنّ المقياس المقترح الجديد أفضى إلى نتائج أفضل من حيث رصد التغيّر في المخاطر المنتظمة للقطاعات. أيضاً أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر سلبي غير دالّ إحصائياً لحجم المصارف المدروسة ونسبة حقوق الملكية في مخاطر الائتمان، بينما كان أثر نسبة القروض إلى الودائع كمقياس للسيولة سلبياً في مخاطر الائتمان ودالّ إحصائياً. وَجَدَ (Rijn, 2013) أنّ أثر التركيز القطاعي في مخاطر الائتمان يختلف بين الدول المتقدمة والدول الناشئة، ففي دراسة أجراها على بيانات أكبر 350 مصرف في العالم من 60 دولة خلال الفترة 2007 – 2011 م كانت العلاقة غير دالة إحصائياً بين تركيز محفظة القروض للشركات والمخاطر المصرفية بالنسبة لجميع الدول، ومع ذلك وَجَدَت الدراسة أن تركيز محفظة قروض الشركات يؤدي إلى مخاطر أقل في الدول المتقدمة. وَجَدَ (Ho et al, 2018) في دراسة تمّ تطبيقها على بيانات ربع سنوية لأكثر 100 مصرف من حيث الحجم في هونغ كونغ خلال الفترة 2000 – 2017؛ إنّ المصارف التي تمتلك محفظة قروض مُركزة قطاعياً تمتلك نسبة مخصصات أقل لخسائر القروض (مخاطر ائتمانية أقل). كذلك وَجَدَ الباحث – فيما يتعلق بالمتغيرات الضابطة-وجود أثر إيجابي دالّ إحصائياً للحجم ونسبة الودائع إلى الأصول في مخاطر الائتمان وكذلك وجود أثر سلبي دالّ إحصائياً لنسبة القروض إلى الأصول في مخاطر الائتمان.

مشكلة الدراسة:

بالنظر إلى أن الإقراض هو النشاط الرئيس لمعظم المصارف التجارية، وأن محفظة القروض عادةً ما تُشكل جزءاً هاماً من أصول المصرف²، بالإضافة إلى الدخل الناتج عنها والذي يُعد أحد المصادر الرئيسية لدخل المصارف، يُمكن القول إن أهم المخاطر التي تواجهها المصارف هي مخاطر الائتمان. يقول (Bhatt et. al., 2023): "إنّ خطر الائتمان يشير إلى احتمال عدم وفاء المقترض أو الطرف المقابل بالتزاماته وفقاً للشروط المحددة، مما قد يُكبد المؤسسة المالية خسارة مالية. تُعدّ القروض المصدر الأكبر لخطر الائتمان، إلا أن هناك مصادر عديدة لهذا الخطر في جميع عمليات المؤسسة المالية، بما في ذلك الحسابات تجارية الطابع (Trading Books) والجوانب المُدرجة وغير

بلغ وسطي قيمة إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة إلى إجمالي الأصول في المصارف التقليدية السورية الخاصة خلال فترة الدراسة 33%.

المُدرجة في الميزانية العمومية. ونظراً لأهمية خطر الائتمان للمصارف والمؤسسات الائتمانية الأخرى، ينبغي وضع تدابير فعّالة لرصد هذا الخطر والسيطرة عليه".

إنَّ السيطرة على خطر الائتمان تتطلب معرفة العوامل المؤثرة فيه؛ وبشكل خاص العوامل التي يمكن لإدارات المصارف التحكم بها أو التأثير فيها، وبالتالي فإنَّ مشكلة الدراسة الحالية تكمن في تحديد العوامل الداخلية (العوامل الخاصة بالمصارف) المؤثرة في مخاطر الائتمان في المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية بوصفها عوامل / محدّدات يمكن التعامل معها من قبل إدارات المصارف لأنها ناتجة عن قرارات المديرين القائمين على رأس هذه المصارف بالمجمل في فترات سابقة. وبالتالي يمكن للباحث صياغة مشكلة الدراسة من خلال السؤال الرئيس التالي:

ماهي العوامل الداخلية (العوامل الخاصة بالمصارف) المؤثرة في مخاطر الائتمان في المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية؟

أهداف الدراسة:

هَدَفَ هذا البحث إلى ما يلي:

- دراسة العوامل الداخلية المؤثرة في مخاطر الائتمان بشكل عام.
- بيان العوامل المؤثرة في مخاطر الائتمان في المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية.
- معرفة ما إذا كانت العوامل المؤثرة في مخاطر الائتمان تختلف باختلاف مقياس مخاطر الائتمان المُعتمد.
- الخروج بتوصيات لمساعدة السلطات الرقابية ومديرين المصارف والمستثمرين على معرفة العوامل التي كان لها الأثر المهم في التأثير في مخاطر الائتمان في المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية.

أهمية الدراسة:

تُسهم هذه الدراسة في سدّ ثغرةٍ جوهريّة في الأدبيات من خلال تقديم تحليلٍ مُفصّل لمُحدّدات مخاطر الائتمان في اقتصادٍ نامٍ. فمن خلال دراسة هذه العوامل ومعرفة المؤثر منها في مخاطر الائتمان سيتم وضع رؤية قيّمة تسهم في توجيه قرارات السلطات الرقابية وتعزيز ممارسات إدارة مخاطر الائتمان في المصارف، مما يعزز في نهاية المطاف استقرار القطاع المصرفي السوري ويدعم قدرته على الصمود.

فرضيات الدراسة:

اختُبرت فرضيات الدراسة التي صيغت وفق الصورة العدمية على النحو الآتي:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكل من:

- مؤشر التركيز القطاعي في محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة HHI.
- مؤشر حقوق الملكية EI.
- مؤشر السيولة LI.
- معدل العائد على الأصول المعدل ROAA.
- حجم المصرف BS.
- مؤشر التنوع المصرفي BD.
- معدل نمو الائتمان CG.

في مخاطر الائتمان في المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية خلال الفترة 2019 - 2024م، معبراً عنها من خلال:

- نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة غير المنتجة من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة NPL.
- نسبة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة PROV.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في المصارف التقليدية السورية الخاصة؛ والبالغ عددها إحدى عشر مصرفاً، وقد تمّ تطبيق الدراسة على بيانات جميع هذه المصارف خلال الفترة 2019 - 2024 م، وتمّ اعتبار عام 2019 كعام بداية للدراسة وذلك لأنّه العام الذي طبّقت فيه جميع المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية معيار IFRS9 حيث عملت المصارف على تقييم احتمال إخفاق الزبائن عن تسديد التزاماتهم باستخدام نظام تصنيف داخلي مغاير للآلية المتبعة قبل تطبيق المعيار؛ و كان لتطبيق هذا المعيار أثر كبير في آلية حساب الديون غير المنتجة والمخصصات للتسهيلات الائتمانية المباشرة وهي عناصر أساسية في حساب مخاطر الائتمان. تمّ استثناء بيانات مصرف سورية والخليج لعام 2024 فقط وذلك لأنّ المصرف لم يفصح عن نتائج أعماله النهائية لعام 2024.

نوع البيانات المستخدمة ضمن الدراسة:

استخدم الباحث بيانات بانل غير موزونة (unbalanced Panel Data) أو ما يسمى البيانات الطولية المجمعة غير الموزونة حيث تحتوي هذه البيانات على مزيج من بيانات السلسلة الزمنية والبيانات المقطعية، فهي تعطي بيانات عن مجموعة من المفردات عبر سلسلة زمنية، أي أنّها تحوي

سلسلة زمنية لكل بيانات مقطعية عن كل مفردة في العينة موضع الدراسة. فكل مصرف لدينا ست مشاهدات (سلسلة زمنية) - باستثناء مصرف سورية والخليج خمس مشاهدات- ولدينا أحد عشر مصرف (أحد عشر مقطع) ليكون عدد المشاهدات الطولية المجمعة لكل متغير 65 مشاهدة خلال فترة الدراسة.

مصدر البيانات ضمن الدراسة:

اعتمدَ الباحث على موقع سوق دمشق للأوراق المالية DSE في الحصول على البيانات الثانوية الخاصة بموضوع الدراسة، حيثُ جُمعت التقارير السنوية للمصارف المدروسة خلال الفترة 2019-2024م، وتم الحصول منها على بعض البيانات من الميزانيات العمومية وقوائم الدخل والإفصاحات المُتَمِّمة وخاصة فيما يتعلق بتفصيل بند التسهيلات الائتمانية المباشرة.

منهج الدراسة وأسلوب التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة:

يهدف الإجابة على سؤال البحث، اعتمدنا على تحليل البيانات من خلال الاعتماد على أداة الاقتصاد القياسي، مصفوفة البيانات الزمنية - القطاعية (Panel data) وذلك من خلال استخدام أسلوب النمذجة؛ نموذج الانحدار التجميعي (PRM)، ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM) لاختبار أثر العوامل الداخلية في مخاطر الائتمان. تمَّ استخدام اختبار Breusch-pagan للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي والنموذجين الآخرين، وأيضاً اختبار Husman Test للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية وذلك في الحالات التي كانت نتائج الاختبار الأول تُشير إلى ضرورة ذلك. تمَّ الاعتماد على برنامج (E-Views 12) في تحليل بيانات الدراسة، والمتمثلة في إحدى عشر مصرف تقليدي خاص خلال الفترة 2019 - 2024

م.

متغيرات الدراسة وكيفية قياسها:

صُنِّفَت متغيرات الدراسة إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: المتغير التابع (Dependent Variable):

تمَّ اعتبار مخاطر الائتمان المتغير التابع في الدراسة، وقد اعتمدت الدراسات السابقة نسبة القروض غير المنتجة (التسهيلات الائتمانية المباشرة غير المنتجة) إلى إجمالي القروض (التسهيلات الائتمانية المباشرة) كمقياس لمخاطر الائتمان، أيضاً اعتمدت بعض الدراسات نسبة مخصص خسائر القروض

إلى إجمالي القروض كمقياس لمخاطر الائتمان. وفي الجدول التالي يستعرض الباحث كيفية قياس مخاطر الائتمان في الدراسات السابقة:

جدول رقم (1): قياس مخاطر الائتمان في الدراسات السابقة*

الدراسات التي استخدمت المؤشرين معاً	الدراسات التي استخدمت نسبة مخصص خسائر التسهيلات الائتمانية المباشرة من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة PROV	الدراسات التي استخدمت نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة غير المنتجة من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة NPL
(Hassert,2013)	Tehulu and) (Olana,2014	Shkodra and) (Ismajli,2017
Antony and Suresh,) (2023	(Ho et al, 2018)	(Makri et. al., 2014)
	Aryal and) (singh,2024	Barra and Ruggiero,) (2023
	(بن شنة، 2022)	(Chen et al, 2013).

*المصدر: مراجعة الأدبيات السابقة

يقول (Hassert,2013): " إنَّ المصرف الذي يُقدم قروضاً أكثر خطورة يكون لديه مخصص خسائر قروض أعلى. أما المصرف الذي يُقدم قروضاً أقل خطورة، فسيكون لديه مخصص خسائر قروض أقل. لذلك، تُعتبر مخصصات خسائر القروض مقياساً جيداً لمخاطر الائتمان."

إنَّ تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية **IFRS9** (يستبدل هذا المعيار نموذج "الخسارة المتكبدة" ضمن معيار المحاسبة الدولي رقم 39 بنموذج "الخسارة الائتمانية المتوقعة") قد غير من طريقة حساب الديون غير المنتجة / غير العاملة في المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية؛

سابقاً كانت الديون غير المنتجة تُصنف بناءً على قرار مجلس النقد والتسليف رقم 597 حيثُ صُنِفَت الديون غير المنتجة بموجب القرار إلى ديون دون المستوى بعدد أيام تأخر عن السداد من 90 يوماً إلى 179 وديون مشكوك في تحصيلها من 180 يوماً إلى 359 وديون رديئة من 360 يوماً فأكثر. وقد تمَّ إعادة تصنيف للديون غير المنتجة وفقاً للقرار 902؛ حيثُ الديون دون المستوى تحدد بعدد أيام تأخر عن السداد من 180 يوماً إلى 269 والديون المشكوك في تحصيلها من 270 يوماً إلى 449 والديون الرديئة من 450 يوماً فأكثر. عند تطبيق المعيار بشكل فعلي على بيانات عام 2019؛ أصبحت الديون غير المنتجة تقابل التسهيلات الائتمانية المباشرة المُصنفة ضمن المرحلة الثالثة ضمن نظام التصنيف الداخلي الخاص بكل مصرف، وفي هذا الصدد يقول (Behn and Couaillier, 2023): "ثمة مخاوف من أن الاعتماد على النماذج الداخلية والصلاحيات الممنوحة للمصارف في تقدير الخسائر المتوقعة قد يؤدي إلى مزيد من التباين في ممارسات المخصصات، مما قد يتعارض مع هدف تعزيز الشفافية. وعلى وجه الخصوص، قد تميل المصارف الأقل من حيث رأس المال إلى التقليل من تقدير الخسائر المتوقعة، لتقليل احتياجات المخصصات وبالتالي الحفاظ على رأس المال".

تعتمد الدراسات نسبة مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض كمقياس لمخاطر الائتمان عادةً عند عدم توفر بيانات عن الديون غير المنتجة، وعندما يتم اعتماد كلا المؤشرين في الدراسات تختلف النتائج وذلك كما في دراسة (Hassert,2013) حيثُ عزي سبب الاختلاف إلى أن المصارف لم تشكل مخصصات كافية لمقابلة تسهيلات المباشرة (قروضها) غير المنتجة. اعتمدنا في قياس مخاطر الائتمان على كلا المؤشرين المعتمدين في الدراسات السابقة وذلك لمعرفة ما إذا كانت العوامل المؤثرة في مخاطر الائتمان تختلف باختلاف المقياس المعتمد لهذه المخاطر. يُبين لنا الجدول (2) متوسط نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة غير المنتجة من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة NPL ومتوسط نسبة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة PROV للمصارف المدروسة خلال فترة الدراسة على النحو الآتي:

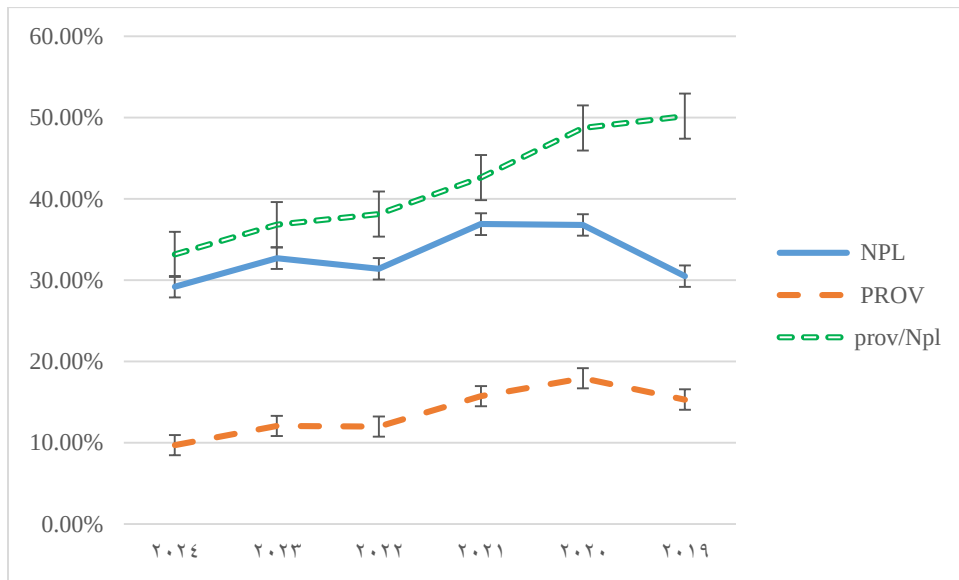
جدول رقم (2): متوسط نسبة NPL للمصارف المدروسة خلال مدة الدراسة*

العام	متوسط نسبة NPL	متوسط نسبة PROV	PROV/ NPL	عدد المصارف
2024	29.2%	9.69%	33.18%	10
2023	32.7%	12.05%	36.85%	11

العوامل الداخلية المؤثرة في مخاطر الائتمان المصرفي
(دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية السورية الخاصة)

11	38.12%	11.97%	31.4%	2022
11	42.63%	15.73%	36.9%	2021
11	48.72%	17.93%	36.8%	2020
11	50.20%	15.31%	30.5%	2019

*المصدر: من إعداد الباحث



*المصدر: من إعداد الباحث

الشكل رقم (1): تطور نسب PROV - NPL للمصارف المدروسة خلال فترة الدراسة

يتبين من خلال الجدول رقم (2) والشكل أعلاه كيف أنَّ نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة غير المنتجة من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة NPL قد ارتفعت من 30.5% في عام 2019 إلى 36.8% و 36.9% في عامي 2020 و 2021 على التوالي (فترة جائحة كورونا) وبنسبة 20% تقريباً، لتعاود وتنخفض في عام 2022 لتصل إلى 31.4%، ثمَّ ارتفعت بشكل طفيف في عام 2023، وبعدها انخفضت إلى 29.2% في عام 2024. يُلاحظ أيضاً أن سلوك المتغير التابع الآخر PROVE قد كان مشابهاً لسلوك المتغير NPL من حيث التقلب (ارتفاع - انخفاض) خلال فترة الدراسة، على الرغم من أنَّ المصارف التقليدية السورية الخاصة لم تشكل مخصصات كافية لمواجهة

تسهيلات الائتمانية المباشرة غير المنتجة؛ ففي أفضل الأحوال خلال فترة الدراسة قد بلغ وسطي نسبة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى التسهيلات الائتمانية المباشرة غير المنتجة 50.20% ، كما ظهر جلياً ميل المصارف إلى تخفيض نسبة المخصصات إلى التسهيلات الائتمانية المباشرة غير المنتجة طيلة فترة الدراسة.

المجموعة الثانية: المتغيرات المستقلة (Independent Variable):

وهي تمثل العوامل الخاصة بالمصارف والمؤثرة في مخاطر الائتمان، حيث تناولت الدراسات السابقة العديد من العوامل التي يمكن أن يكون لها أثر في مخاطر الائتمان، وتناولنا في دراستنا العوامل التي رأيناها بأنها الأكثر استخداماً في الدراسات السابقة والأكثر جدلية بين الدراسات السابقة، لما أثارته من تناقضات في نتائج هذه الدراسات.

التركز القطاعي في محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة:

وفقاً لـ (إسماعيل، 2021) يمكن تعريف مخاطر التركيز بأنها المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسة جراء عدم التنويع، سواءً على صعيد العملاء أو القطاعات أو المناطق الجغرافية أو الأدوات أو الضمانات أو العملات.

استخدمنا في هذا البحث خطر التركيز في محفظة القروض اعتماداً على القروض الممنوحة لمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي (التركز القطاعي) وهو النوع من التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة الذي تناولته جميع الدراسات السابقة التي تناولت خطر التركيز ومنها دراسات (Hassert, 2013) (Ho et al, 2018) (Chen et al, 2013).

لا تزال آثار التركيز مقابل التنويع في محافظ قروض المصارف أحد النقاشات الجدلية في الأدبيات المصرفية. يجادل الرأي التقليدي في نظرية التمويل الحديثة بأن محفظة الائتمان ذات التركيز القطاعي العالي تميل إلى زيادة مخاطر الائتمان بسبب الارتباطات العالية للتخلف عن السداد داخل تلك القطاعات (Ho et al, 2018). تشير النظرية المصرفية التقليدية إلى أن المصارف يجب أن تنوع قروضها لتقلل من مخاطر الائتمان، وهو ما يتفق أيضاً مع نظرية المحفظة (Chen et al, 2013). من ناحية أخرى، تنص نظرية التمويل المؤسسي على أن الشركات سوف تتمتع بفوائد إضافية ناجمة عن انخفاض التكلفة إذا ركزت أنشطتها على قطاعات محددة لديها خبرة فيها أو على

درابية بها (Chen et al, 2013). لقد أثبت (Chen et al, 2013) وجود أثر إيجابي دال إحصائياً للتركز القطاعي في محفظة القروض في مخاطر الائتمان، أيضاً أثبت (Hassert, 2013) وجود أثر إيجابي للتركز القطاعي في مخاطر الائتمان لكنه غير دال إحصائياً، بينما كانت نتائج دراسة (Ho et al, 2018) متفقة مع نظرية التمويل المؤسسي؛ حيث أثبتت الدراسة وجود أثر سلبي دال إحصائياً للتركز القطاعي في مخاطر الائتمان. ومن ثم فالعلاقة المنتظرة من هذه النسبة غير محددة. وتُقاس هذه النسبة من خلال مؤشر هيرفندال -هيرشمان HHI والذي استخدمته دراسات (Chen et al, 2013) (Ho et al, 2018) (Hassert, 2013) وفق التالي:

$$HHI = (\%S_1^2) + (\%S_2^2) + \dots + (\%S_n^2)$$

حيث تمثل قيمة $S\%$ نسبة مئوية من التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة لكل قطاع في محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة، وتشير n إلى عدد القطاعات وهو في دراستنا حسب إفصاحات المصارف 7 قطاعات (مالي-صناعة-تجارة-عقارات-زراعة-حكومة وقطاع عام-أفراد وخدمات وأخرى). إن قيمة المؤشر تتراوح بين حد أعلى يساوي 1 (100%) وذلك في حال تركزت تسهيلات المصرف في قطاع واحد، وبين حد أدنى يساوي $\frac{1}{N}$ وذلك في حال كانت تسهيلات المصرف موزعة بالتساوي بين القطاعات.

مؤشر حقوق الملكية (نسبة الرسملة):

يُقاس هذا المؤشر غالباً من خلال العلاقة التالية وذلك كما في دراسات (Barra and Ruggiero, 2012) (Antony and Suresh, 2023) (Chen et al, 2013) (Makri et. al., 2014) (2023):

$$\left[\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الموجودات}} \right]$$

نلاحظ أن هذه النسبة عبارة عن صيغة من الصيغ المستخدمة لقياس أثر الرفع المالي، الذي يُعد من المخاطر المختلطة (العلي، 2012). تعكس هذه النسبة ملاءة المصارف وقوة رأسمالها (Barra and Ruggiero, 2023). حيثُ تدرج هذه النسبة للتحكم في تأثير الرافعة المالية (Rijn, 2013). أظهرت الدراسات السابقة مثل دراسات (Chen et al, 2013) (Makri et. al., 2014) (2023):

(Antony and Suresh, 2023) وجود أثر سلبي غير دال إحصائياً لهذا المؤشر في مخاطر الائتمان. وأظهرت دراسة (Barra and Ruggiero, 2023) وجود أثر سلبي دال إحصائياً لمؤشر حقوق الملكية في مخاطر الائتمان، وهذا يشير إلى أن المصارف ذات رأس المال الجيد أقل عرضة لمخاطر الائتمان، فالعلاقة المُنتظرة بين هذه النسبة ومخاطر الائتمان سلبية.

مؤشر السيولة:

استخدمت الدراسات السابقة ومنها دراسات (Tehulu and Olana, 2014) (Shkodra and Ismajli, 2017) نسبة القروض إلى الودائع كمؤشر لسيولة المصرف. وفقاً لدراسة (Makri et. al., 2014) يُعد مؤشر نسبة القروض إلى الودائع أداة مهمة لدراسة سيولة المصرف من خلال قياس الأموال التي استخدمها المصرف في القروض من الودائع. والصيغة التالية توضح آلية قياس هذا المؤشر في الدراسة:

$$\left[\frac{\text{إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة}}{\text{إجمالي ودائع العملاء}} \right]$$

إنَّ زيادة هذه النسبة تعني أن مخاطر السيولة في المصرف مرتفعة. أشارت دراسة (Aryal and singh, 2024): إلى أنَّ الأكاديميون قد أولوا مخاطر السيولة الجزء الأكبر من اهتمامهم بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008 بالرغم من أن السبب الجذري للأزمات المالية المُكلِّفة في الدول الغنية والناشئة هو رداءة جودة الأصول. مؤخراً أفلس مصرف وادي السيليكون (SVB) في آذار 2023 نتيجة أزمة سيولة حادة سببها ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية، مما قلل قيمة سندات طويلة الأجل. أدى هذا إلى خسائر غير محققة، وذعر المودعين (معظمهم شركات تقنية) الذين سحبوا 42 مليار دولار في يوم واحد، ليصبح أكبر انهيار مصرفي أمريكي منذ عام 2008. مما لا شك فيه إنَّ تأخر المصرف في تحصيل القروض (مخاطر ائتمان) أو استثمار أمواله في مجالات تتأثر بالسياسة النقدية للدولة قد يؤدي لاحقاً إلى أزمة سيولة قد تتحول إلى إفلاس والأمثلة على ذلك كثيرة. وبناءً عليه فالعلاقة طردية بين مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان. أظهرت نتائج دراسات (Shkodra and Ismajli, 2017)

(Khan et. al., 2023) علاقة إيجابية بين مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان لكنها غير دالة إحصائياً. إلا أن دراسة (Chen et al, 2013) أظهرت وجود أثر سلبي دال إحصائياً لمؤشر السيولة في مخاطر الائتمان.

مؤشر القروض (جودة الأصول):

سيتم قياس هذه النسبة كما في الدراسات السابقة وفق الصيغة التالية:

$$\left[\frac{\text{إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة}}{\text{إجمالي الأصول}} \right]$$

وفقاً لدراسة (العلي، 2012) إن زيادة هذه النسبة يؤدي إلى زيادة الربحية، ولكن هذا إلى حد ما فيمكن أن يكون لتزايد هذه النسبة أثر معاكس، فعند زيادة هذه النسبة يمكن أن تزداد القروض غير المنتجة مما ينعكس سلباً على نوعية الموجودات.

ينبغي أن تكون المصارف التي تمتلك نسبة مرتفعة من القروض إلى الأصول (نسبة مرتفعة من الرفع المالي) أكثر عرضة لمخاطر الائتمان، وبالتالي تحتاج إلى مخصصات أكبر لخسائر القروض. كما يُعد ذلك وسيلة غير مباشرة للتحكم في تنويع إيرادات المصرف. فالمصارف ذات نسب القروض إلى الأصول المرتفعة لديها فرص أقل لتحقيق الإيرادات. أما المصارف ذات النسب المنخفضة، فلديها مصادر دخل أخرى، مثل الخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول (Hassert, 2013). بسبب جدلية الرفع المالي نتوقع ارتفاع مقياس مخاطر الائتمان مع ارتفاع نسبة القروض إلى الأصول وبالتالي العلاقة طردية. إلا أن دراسات (Barra and Ruggiero, 2023) (Aryal and singh, 2024) (Hassert, 2013) (Ho et al, 2018) أثبتت وجود أثر سلبي دال إحصائياً لنسبة القروض إلى الأصول في مخاطر الائتمان.

حجم المصرف:

زيادة الحجم للمصرف تجعل المصرف يستفيد من وفورات الحجم الكبير، من جهة أخرى، زيادة الحجم تؤدي إلى زيادة التنويع في منتجات المصرف ومن ثم تخفيض المخاطرة (العلي، 2012). تتمتع المصارف الأكبر بإمكانيات أكبر للتعامل مع مخاطر الائتمان، ويمكنها أن تكون أكثر ملاءمة للنظام، وبالتالي توفر المال وتتمتع بفرص أكبر للتنويع. وبالتالي، ينبغي أن تتخفف مخاطر الائتمان مع ازدياد حجم المصرف (Hassert, 2013). يرى (Aryal and singh, 2024) أن المصارف الأكبر حجماً قد تتمتع بميزة تنافسية في إجراء تقييمات شاملة للقروض وتقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين، وذلك بفضل أنظمة وإجراءات إدارة المخاطر المتقدمة لديها، والتي تمكنها من التعامل مع المتعثرين بفعالية. وتقاس هذه النسبة كما تمّ قياسها في جميع الدراسات السابقة التي درست أثر الحجم في مخاطر الائتمان من خلال العلاقة التالية:

لوغاريتم [الموجودات]

أظهرت دراسات (Hassert, 2013) (Tehulu and Olana, 2014) (Antony and Suresh, 2023) وجود أثر سلبي دالّ إحصائياً لحجم المصرف في مخاطر الائتمان. بالمقابل أظهرت دراسة (Ho et al, 2018) في هونغ كونغ وجود أثر إيجابي دالّ إحصائياً لحجم المصرف في مخاطر الائتمان. وهذا دليل على أن المصارف الكبرى قد تُعَرِّط في المخاطرة من خلال زيادة مستويات الرافعة المالية لديها استجابةً لفرضية "أكبر من أن أترك لأنهار"، مما يؤدي إلى زيادة القروض المتعثرة. وبناءً على مراجعة الأدبيات المذكورة أعلاه، تقترح هذه الدراسة وجود أثر سلبي لحجم المصرف في مخاطر الائتمان.

معدل العائد على الأصول:

يُعدّ العائد على الأصول أداة فعّالة لتقييم ربحية الشركة نسبةً إلى إجمالي أصولها. ويُحسب بقسمة صافي الدخل على متوسط إجمالي الأصول. تشير معظم الدراسات السابقة مثل دراسة (Antony and Suresh, 2023) (Hassert, 2013) إلى أن العائد على الأصول له تأثير سلبي دالّ إحصائياً في القروض المتعثرة، مما يوحي بأن المصارف الأكثر ربحية تميل أكثر إلى السعي نحو

النمو وتتمتع بقدرة عالية على إدارة المخاطر. وهذا يُبرز الدور المحوري للعائد على الأصول في ضمان الاستقرار المالي للمصارف، مما يؤدي إلى انخفاض مستويات القروض المتعثرة. بالمقابل أظهرت دراسة (Aryal and singh, 2024) وجود أثر إيجابي دال إحصائياً لمعدل العائد على الأصول في مخاطر الائتمان؛ حيث أشارت الدراسة إلى أن المصارف الأكثر ربحية تتحمل مخاطر أعلى، ربما بسبب الثقة المفرطة أو استراتيجيات النمو العدوانية. لم تظهر دراسات (Shkodra and Ismajli, 2017) (Barra and Ruggiero, 2023) (Makri et. al., 2014) وجود أثر دال إحصائياً لمعدل العائد على الأصول في مخاطر الائتمان. من المفترض أن تكون المصارف الأكثر ربحية أقل عرضة لمخاطر الائتمان، وذلك لأنها تمتلك موارد أكبر لمراقبة المقترضين المحتملين. علاوة على ذلك، فهي قادرة على تمويل الشركات السليمة فقط ورفض إفراض الشركات عالية المخاطر. لذا، من المتوقع أن يكون أثر العائد على الأصول سلبياً في مخاطر الائتمان.

لقد حُسِبَت النسبة في الدراسات السابقة بقسمة صافي الدخل بعد الضريبة على إجمالي الأصول؛ لكن مُراعاةً للبيئة المدروسة سيتم تجاهل الأرباح/الخسائر غير المحققة الناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي والتي لا تعكس الأداء التشغيلي للمصارف عند حساب الربحية. وبالتالي سيتم حساب هذا المؤشر وفق العلاقة التالية:

$$\left[\frac{\text{صافي الدخل قبل الضريبة (بعد استبعاد فروقات القطع البنوي)}}{\text{إجمالي الأصول}} \right] = \text{معدل العائد على الأصول ROA}$$

مؤشر التنوع المصرفي ونسبة دخل الفوائد:

يُشير التنوع المصرفي (bank diversification) في الدراسات إلى نسبة الدخل من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل في المصارف. بيّنت دراسة (Nguyen, 2019) أن تنوع المصارف لمصادر دخلها أثر سلباً في الربحية، وكلما زاد التنوع، زادت مخاطر المصارف التجارية بشكل عام. دَرَسَ (Antony and Suresh, 2023) أثر التنوع المصرفي (Bank divarication) في مخاطر الائتمان في الهند، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أن المصارف التي نوعت أنشطتها لتشمل مصادر

دخل غير متعلقة بالفائدة تتعرض لمخاطر أكبر مقارنة بالمصارف التي تقدم خدمات الوساطة التقليدية. بالمقابل استخدم (Hassert,2013) في دراسته نسبة دخل الفوائد (نقيس نسبة دخل الفوائد مدى اعتماد دخل المصرف على دخل الفوائد) والتي يمكن اعتبارها حسابياً نسبة متممة لنسبة التتويج المصرفي، حيثُ كان أثر النسبة إيجابياً ودّال إحصائياً في مخاطر الائتمان وكان ذلك مخالفاً للافتراض الذي قدمه على أن ارتفاع دخل الفوائد يرتبط بانخفاض مخاطر الائتمان (بمعنى انخفاض التتويج المصرفي يرتبط بانخفاض مخاطر الائتمان). سيعتمد الباحث على مؤشر التتويج المصرفي المحسوب وفق الصيغة التالية:

$$\text{مؤشر التتويج المصرفي} = \left[\frac{\text{إجمالي الدخل التشغيلي} - \text{الفوائد الدائنة}}{\text{إجمالي الدخل التشغيلي}} \right]$$

حيثُ أنّ الدخل التشغيلي يشمل الفوائد الدائنة، والعمولات الدائنة، وأرباح التعامل بالعملات الأجنبية، وإيرادات تشغيلية أخرى (مع استثناء أرباح تقييم مركز القطع البنوي غير المحققة). لقد جاءت نتائج الدراسات السابقة مخالفةً لمبدأ التتويج أو توزيع المخاطر الاستثمارية، فوفقاً (للعلي وقاسم، 2017، ص26) ينطلق هذا المبدأ من المقولة التي تقول " لا تضع كل البيض في سلة واحدة". وبناءً عليه يُنتظر وجود أثر سلبي لمؤشر التتويج المصرفي في مخاطر الائتمان.

معدل نمو الائتمان:

يقول (Shkodra and Ismajli, 2017) مع زيادة مخاطر الائتمان ينخفض معدل إقراض المصارف، حيثُ توصل إلى وجود أثر سلبي لمعدل نمو القروض في مخاطر الائتمان. وكانت نتائج دراسات (Tehulu and Olana,2014) (Barra and Ruggiero, 2023) والتي تم تطبيقها في أثيوبيا وإيطاليا على التوالي قد أكدت الأثر السلبي لمعدل نمو الائتمان في مخاطر الائتمان؛ بمعنى إن إقراض المصارف ينخفض مع ارتفاع مخاطر الائتمان، وبالتالي فإن أثر معدل نمو الائتمان سلبي في مخاطر الائتمان. سيتم حساب هذه النسبة بالاعتماد على دراسة (Tehulu and Olana,2014) كالتالي:

$$\text{معدل نمو الائتمان} = \left[\frac{\text{التسهيلات الائتمانية المباشرة في العام الحالي} - \text{التسهيلات الائتمانية المباشرة في العام السابق}}{\text{التسهيلات الائتمانية المباشرة في العام السابق}} \right]$$

جدول رقم (3): متغيرات الدراسة وكيفية قياسها، الإشارة المنتظرة منها

المتغير	الرمز	طريقة الحساب	العلاقة المتوقعة
نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة غير المنتجة من إجمالي التسهيلات	NPL	$\left[\frac{\text{التسهيلات الائتمانية المباشرة غير المنتجة}}{\text{إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة}} \right]$	
نسبة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة من إجمالي التسهيلات	PRO V	$\left[\frac{\text{مخصص خسائر ائتمانية متوقعة}}{\text{إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة}} \right]$	
التركز القطاعي	HHI	$(\%S_1^2) + (\%S_2^2) + \dots + (\%S_n^2)$	+/-
مؤشر حقوق الملكية	EI	$\left[\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الموجودات}} \right]$	-

+	$\left[\frac{\text{إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة}}{\text{إجمالي ودائع العملاء}} \right]$	LI	مؤشر السيولة
+	$\left[\frac{\text{إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة}}{\text{إجمالي الأصول}} \right]$	CI	مؤشر القروض
-	لوغاريتم [الموجودات]	BS	حجم المصرف
-	$\left[\frac{\text{صافي الدخل قبل الضريبة (بعد استبعاد فروقات القطع البنويي)}}{\text{إجمالي الأصول}} \right]$	ROA a	معدل العائد على الأصول
-	$\left[\frac{\text{إجمالي الدخل التشغيلي - الفوائد الدائنة}}{\text{إجمالي الدخل التشغيلي}} \right]$	BD	مؤشر التنويع المصرفي
-	$\left[\frac{\text{في العام الحالي - التسهيلات الائتمانية المباشرة في العام السابق}}{\text{يلات الائتمانية المباشرة في العام السابق}} \right]$	GC	معدل نمو الائتمان

*المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة

علاقات الارتباط ومعاملاته بين متغيرات الدراسة:

اختبار الارتباط: تمّ حساب مصفوفة معاملات الارتباط البسيط بين كل زوج من متغيرات الدراسة، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول رقم (4).

جدول رقم (4): معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة خلال الفترة 2019-2024.

	NPL	PROV	HHI	EI	LI	CI	BS	ROAA	BD	GC
--	-----	------	-----	----	----	----	----	------	----	----

العوامل الداخلية المؤثرة في مخاطر الائتمان المصرفي
(دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية السورية الخاصة)

NPL	1									
PROV	0.82	1								
HHI	-0.09	-0.00	1							
EI	0.21	-0.03	-0.21	1						
LI	0.74	0.52	0.25	0.16	1					
CI	0.72	0.59	0.21	-0.09	0.93	1				
BS	-0.34	-0.37	-0.01	0.06	-0.44	-0.51	1			
ROAA	-0.52	-0.53	0.20	-0.23	-0.22	-0.16	0.09	1		
BD	-0.26	-0.33	-0.14	-0.19	-0.39	-0.36	0.34	0.03	1	
GC	0.21	0.12	0.37	0.08	0.40	0.27	0.22	0.07	0.05	1

*المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي E-Views 12

يُبين الجدول رقم 4 الارتباطات بين المتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة. وُجدت أقوى علاقة ارتباط إيجابية بين مخاطر الائتمان (والمعبر عنها من خلال نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة غير المنتجة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة NPL) ومؤشر السيولة LI، مما يشير إلى أن ارتفاع مخاطر الائتمان يرتبط عادةً بارتفاع مخاطر السيولة (نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة إلى إجمالي ودائع العملاء). أيضاً كانت علاقة الارتباط إيجابية وقوية بين مخاطر الائتمان ومؤشر القروض CI (نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة إلى إجمالي الأصول) وهذا يشير إلى أن مخاطر الائتمان كانت مرتفعة في المصارف التي توظف جزء كبير من أصولها في تسهيلات ائتمانية مباشرة. تجنباً لمشكلة الارتباط الخطي (Multicollinearity) سَيتم استبعاد مؤشر القروض CI من الدراسة والمرتبطة بعلاقة طردية قوية جداً مع متغير مؤشر السيولة LI وذلك لأن درجة ارتباطه مع مخاطر

الائتمان (NPL) هي الأقل مقارنةً بدرجة ارتباط مؤشر السيولة LI مع مخاطر الائتمان. في المقابل، كانت العلاقة بين مخاطر الائتمان والربحية ROAA متوسطة وسلبية؛ وهذا يدل على أن مخاطر الائتمان كانت أقل في المصارف الأكثر ربحية. يُلاحظ من الجدول أيضاً وجود علاقة ارتباط ضعيفة عكسية بين مخاطر الائتمان من جهة وحجم المصارف BS ومؤشر التنوع BD من جهة أخرى وهذا يوحي بأن زيادة حجم المصارف واعتمادها على مصادر دخل من غير الفوائد قد يكون له تأثير طفيف على انخفاض قيمة مخاطر الائتمان. وكانت العلاقة بين مخاطر الائتمان من جهة ومؤشر حقوق الملكية EI ومعدل نمو الائتمان CG من جهة ثانية ضعيفة وإيجابية. وأخيراً يبين الجدول أنه لا يوجد ارتباط يُذكر بين مخاطر الائتمان ومؤشر التركيز القطاعي في محفظة التسهيلات HHI. يُلاحظ من الجدول رقم (4) أيضاً أن درجة الارتباط بين المتغيرات التابعة (المقاييس المعتمدة لقياس مخاطر الائتمان) كانت قوية (82%) وهذا يشير إلى أن المصارف التي امتلكت نسبة تسهيلات ائتمانية مباشرة غير منتجة من إجمالي التسهيلات NPL مرتفعة كانت فيها نسبة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة من إجمالي التسهيلات الائتمانية PROV مرتفعة وبدرجة ارتباط 82%. ومن جهة ارتباط المتغيرات التفسيرية مع متغير نسبة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة من إجمالي التسهيلات الائتمانية PROV؛ فقد كانت درجات العلاقة ومدلوليتها قريبة من درجات ارتباط المتغيرات التفسيرية ذاتها مع متغير نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة غير المنتجة من إجمالي التسهيلات NPL.

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

جدول رقم (5): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة 2019-2024.

	NP L	PRO V	HH I	EI	LI	BS	RO A	ROA A	BD	GC
Mean	33 %	14%	39 %	33 %	55%	26.8	13 %	0.8 %	37 %	67%
Maximum	95 %	38%	71 %	74 %	226 %	29.8	55 %	3.8 %	85 %	325 %
Minimum	0%	0%	27 %	10 %	3%	18.0	- 1%	- 3.5 %	6%	- 23%

**العوامل الداخلية المؤثرة في مخاطر الائتمان المصرفي
(دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية السورية الخاصة)**

Std.	26	9%	9%	17	48%	164	13	1.6	21	75%
Dev.	%			%		%	%	%	%	
Obs.	65	65	65	65	65	65	65	65	65	65

*المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي E-Views 12

يُظهر جدول الإحصاءات الوصفية (الجدول 5) أن مخاطر الائتمان - معبراً عنها بنسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة غير المنتجة من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة NPL - غير مستقرة نسبياً، بمتوسط 33% ونطاق واسع يتراوح بين 0% و95%، مما يشير إلى جودة ائتمانية غير متسقة في العينة. بينما كان مؤشر مخاطر الائتمان الآخر PROV - نسبة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة - أكثر استقراراً من مؤشر NPL بانحراف معياري 9% فقط ومدى أقل. أما مؤشر التركيز القطاعي HHI فقد أظهر مدى واسع وانحراف معياري 9%، بمتوسط 39% وهذا يدل على أنَّ محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة للمصارف المدروسة كانت أقرب إلى التنوع على صعيد القطاعات من التركيز. ويُظهر مؤشر حقوق الملكية EI تبايناً مقبول مما يشير إلى تجانس مستويات هذا المؤشر خلال فترة الدراسة والذي بين أن 33% من أصول المصارف كانت على شكل تسهيلات ائتمانية مباشرة. مؤشر السيولة LI أظهر تبايناً أكبر، حيثُ تراوح بين 3% كحد أدنى و226% كحد أقصى، بمتوسط 55% وانحراف معياري 48%، مما يدل على تباين مخاطر السيولة التي يعبر عنها مؤشر السيولة بين المصارف. يُظهر حجم المصارف BS تبايناً ملحوظاً مما يدل على وجود مزيج من المصارف الكبيرة والمتوسطة الحجم في مجموعة البيانات. أما العائد على الأصول المعتمد في الدراسة والذي يُسقط أرباح تقييم مراكز القطع البنوي من الحساب ROAA فيُظهر توزيعاً ضيقاً (متوسط 0.8% وانحراف معياري 1.6%) مما يشير إلى تجانس ربحية المصارف المدروسة بشكل كبير خلال فترة الدراسة واستقرارها نسبياً. وقد أظهرَ الباحث في الجدول الإحصاءات الوصفية لمعدل العائد على الأصول ROA غير المعدل (ويحسب بقسمة صافي الربح بعد الضرائب على إجمالي الأصول) لَيبين مدى عدم واقعية هذا المؤشر في الحكم على الأداء الحقيقي للمصارف خلال الفترة المدروسة والتي شهدت تقلبات كبيرة في سعر الصرف والتي انعكست بشكل كبير على أرباح تقييم مراكز القطع البنوية في المصارف (أرباح غير محققة). يُظهر مؤشر التنوع المصرفي BD أنَّ 37% من أرباح المصارف المدروسة خلال فترة الدراسة وسطيّاً كانت

ناتجة عن مصادر دخل من غير الفوائد، وتباينت هذه النسبة بشكل معتدل (الانحراف المعياري 21%) مما يبرز الاختلاف في مدى اعتماد المصارف على مصادر دخل من غير الفائدة خلال فترة الدراسة والمدى الكبير بين أعلى قيمة وأنى قيمة يُعزز هذا الاختلاف فيما بين المصارف. بيّنت معدلات نمو الائتمان CG تبايناً كبير حيث تراوحت بين 325% كحد أعلى و -23% كحد أدنى، بمتوسط 67% وانحراف معياري 75%، مما يدل على تباين معدل نمو الائتمان في المصارف المدروسة بشكل كبير.

سكون السلاسل الزمنية:

سيتم فحص سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات التي سَتُستخدم ضمن النماذج القياسية لاختبار فرضيات الدراسة. من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (6) والتي استخدمنا فيها اختبار t^3 (Levin, Lin & Chu) يتبين أن السلاسل الزمنية للمتغيرات جميعها ساكنة (عدم وجود جذر الوحدة) عند المستوى بالنسبة لجميع متغيرات الدراسة، الأمر الذي يعزز الوثوق بالقوة التفسيرية لنماذج الدراسة القياسية.

جدول رقم (6) اختبار Levin, Lin & Chu t على السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة*

Include in test equation	Test for unit root in	Prob.**	Statistic	المتغير
Individual intercept	level	0.0000	- 4.64902	NPL
None	level	0.0002	-3.5835	PROV
Individual intercept and trend	level	0.0000	- 16.2320	HHI
Individual intercept	level	0.0000	- 5.98635	EI

³ الفرض بعدم لهذا الاختبار ينص على أن السلاسل الزمنية غير مستقرة، فإذا كانت قيمة p-value لهذا الاختبار أقل من 5% يتم رفض الفرض بعدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على أن السلاسل الزمنية مستقرة.

**العوامل الداخلية المؤثرة في مخاطر الائتمان المصرفي
(دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية السورية الخاصة)**

Individual intercept	level	0.0000	– 6.89928	LI
Individual intercept	level	0.0000	– 8.19915	ROAA
Individual intercept	level	0.0001	– 3.72486	BS
Individual intercept	level	0.0000	– 9.30720	BD
Individual intercept	level	0.0000	– 8.31457	GC

*المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي E-Views 12

تحليل النتائج واختبار الفرضيات:

1- نتائج الاختبار:

بعد القيام بتحليل البيانات وفق علاقات الانحدار، وكذلك من خلال تحليلها وفق الصيغة الزمنية- القطاعية (Panel Data) باستخدام نموذج الانحدار التجميعي (POLS Regression) والنموذج ذي الأثر الثابت (Fixed –effect model) والنموذج ذي الأثر المتغير (Random–effect model)، نتج لدينا النتائج الملخصة في الجدول (7) والجدول (8).

جدول رقم (7): العوامل المؤثرة في مخاطر الائتمان في المصارف التقليدية السورية الخاصة خلال الفترة 2019-2024 باستخدام نموذج الانحدار التجميعي (PRM)، ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM)

Dependent variable: NPL						
	POLS Regression		Fixed –effect model		Random –effect model	
Variable	Coefficient	Prob.	Coefficient	Prob.	Coefficient	Prob.

HHI	- 0.619442	0.0129	- 0.483961	0.0271	- 0.541886	0.0077
EI	- 0.048144	0.692	0.33397	0.2224	0.017239	0.8987
LI	0.381254	0	0.046101	0.6064	0.286967	0
ROAA	- 5.318026	0.0001	- 4.668443	0.0013	- 5.902494	0
BS	- 0.000334	0.9816	- 0.027104	0.0413	- 0.010202	0.3778
BD	- 0.010307	0.9192	0.047958	0.6875	0.036114	0.6992
GC	0.008343	0.7995	0.045885	0.0744	0.028118	0.26
C	0.423892	0.2935	1.095979	0.0024	0.662916	0.0395
R-squared	0.715419		0.871653		0.578577	
Adjusted R-squared	0.680471		0.82523		0.526824	
F-statistic	20.47065		18.77623		11.17945	
Prob(F-statistic)	0		0		0	
Breusch-Pagan	0.0009					
Hausman Test	0.0012					

*المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي E-Views 12
جدول رقم (8): العوامل المؤثرة في مخاطر الائتمان في المصارف التقليدية السورية الخاصة خلال
الفترة 2019-2024 باستخدام نموذج الانحدار التجميعي (PRM)، ونموذج التأثيرات الثابتة
(FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM)

Dependent variable: PROV			
	POLS Regression	Fixed -effect model	Random -effect model

العوامل الداخلية المؤثرة في مخاطر الائتمان المصرفي
(دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية السورية الخاصة)

Variable	Coefficient	Prob.	Coefficient	Prob.	Coefficient	Prob.
HHI	-0.1152	0.2954	-0.24942	0.0203	-0.19502	0.0505
EI	-0.14326	0.0112	-0.1003	0.4517	-0.13129	0.0791
LI	0.050017	0.0606	-0.0361	0.4106	0.024637	0.4099
ROAA	-2.98169	0	-2.33717	0.001	-2.85993	0
BS	-0.0082	0.2146	-0.01394	0.0324	-0.01008	0.0826
BD	-0.10966	0.0198	0.01021	0.8609	-0.04481	0.3505
GC	0.019349	0.1957	0.027941	0.0278	0.024161	0.0513
C	0.474032	0.0112	0.657441	0.0003	0.537264	0.0011
R-squared	0.56		0.769423		0.410203	
Adjusted R-squared	0.50		0.686023		0.337772	
F-statistic	10.5		9.22		5.66	
Prob(F-statistic)	0		0		0	
Breusch-Pagan	0.0412					
Hausman Test	0.0625					

*المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي E-Views 12

2- اختيار النماذج المناسبة:

بناءً على نتيجة احتمالية اختبار **Breusch-Pagan** في الجدول رقم (7) والجدول رقم (8) لكل من المقطع والزمن والتي تساوي (0.0009) و (0.0412) على التوالي، يتضح أن نموذج الانحدار التجميعي غير ملائم والأفضل اعتماد نموذج التأثيرات الثابتة أو العشوائية⁴. يتبين لنا أيضاً من

⁴ إنَّ الفرض العدم لهذا الاختبار ينص على أنَّ نموذج الانحدار التجميعي أكثر ملائمة من النموذجين الآخرين؛ فإذا كانت قيمة P-value أقل من 5% فإننا نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل والذي ينص على أنَّ نموذج الانحدار التجميعي غير ملائم؛ وإنَّ نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية أكثر ملائمة.

خلال الجدول رقم (7) أنَّ نتيجة اختبار $Hausman Test^5$ والتي تساوي (0.0012) تدعم نتائج نموذج الأثر الثابت في دراسة العوامل الداخلية المؤثرة في مخاطر الائتمان معبراً عنها بنسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة غير المنتجة من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة NPL. ومن خلال الجدول رقم (8) يتبين أنَّ نتيجة اختبار $Hausman Test$ والتي تساوي (0.0625) تدعم نتائج نموذج الأثر العشوائي في دراسة العوامل الداخلية المؤثرة في مخاطر الائتمان معبراً عنها بنسبة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة PROV. تشير قيمة إحصائية F العالية الدلالة البالغة 18.77 ($p = 0.0000$) و 5.66 ($p = 0.000$) على التوالي في النماذج المعتمدة إلى أنَّ نماذج الانحدار الكلي ذو دلالة إحصائية وتُقدم تفسيرات جيدة. يتبين من خلال الجدول رقم (7) الذي يدرس العوامل الداخلية المؤثرة في مخاطر الائتمان معبراً عنها بنسبة NPL أنَّ قيمة معامل التحديد (R^2) في النموذج المعتمد (نموذج التأثيرات الثابتة) بلغت 0.825، مما يشير إلى أنَّ حوالي 82.5% من التباين في مخاطر الائتمان مُفسَّر بشكل فعال. بينما فُسِّر نموذج التأثيرات العشوائية (النموذج المعتمد) في الجدول رقم (8) الذي دَرَس العوامل الداخلية المؤثرة في مخاطر الائتمان معبراً عنها بنسبة PROV 34% فقط من التباين في مخاطر الائتمان.

3- اختبار الفرضيات:

التركز القطاعي في محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة ومخاطر الائتمان.
أظهر تحليل الانحدار في النماذج المعتمدة في الجدول رقم (7) والجدول رقم (8) وجود أثر سلبي دال إحصائياً لمؤشر التركيز القطاعي في محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة HHI في مخاطر الائتمان معبراً عنها بنسبة NPL عند مستوى معنوية 5%. وكذلك وجود أثر سلبي دال إحصائياً لمؤشر التركيز القطاعي في محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة HHI في مخاطر الائتمان معبراً عنها بنسبة PROV عند مستوى معنوية 10%. تتفق نتائجنا مع نتائج دراسة (Ho et al, 2018) والذي يدعم فرضية التركيز القطاعي بدلاً من التنويع، حيث يقول (Ho et al, 2018): "من خلال تركيز الإقراض على قطاعات معينة، تكتسب المصارف معرفة خاصة بالقطاع وبالتالي تحسن قدراتها على الاختيار والمراقبة". تتعارض نتائجنا مع نتائج دراسات (Hassert, 2013) (Chen et al,)

⁵ إنَّ الفرض العدم لهذا الاختبار ينص على أنَّ نموذج الأثر العشوائي أكثر ملائمة؛ حيثُ نرفض هذا الفرض في حال كانت قيمة P-Value أقل من 5%.

(2013) والتي توصلت إلى وجود أثر إيجابي غير دال للتركز القطاعي في مخاطر الائتمان. بناءً عليه يتم رفض الفروض التي تنص على أن التركيز القطاعي لا يؤثر في مخاطر الائتمان في المصارف التقليدية السورية الخاصة خلال الفترة 2019 - 2024، وأن التركيز القطاعي في محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة يؤثر سلباً في مخاطر الائتمان سواء تمّ قياس مخاطر الائتمان من خلال نسبة NPL أو من خلال نسبة PROV.

مؤشر حقوق الملكية ومخاطر الائتمان:

أظهرت نتائج تحليل الانحدار في النماذج المعتمدة ضمن الجدول رقم (7) والجدول رقم (8) تأثيراً مختلفاً لمؤشر حقوق الملكية في مخاطر الائتمان وذلك تبعاً للمؤشر المعتمد في قياس مخاطر الائتمان. فقد كان أثر مؤشر حقوق الملكية إيجابياً وغير دال إحصائياً في مخاطر الائتمان عندما تمّ التعبير عنها من خلال نسبة NPL، بينما كان أثر مؤشر حقوق الملكية سلبياً ودال إحصائياً في مخاطر الائتمان عندما تمّ التعبير عنها من خلال نسبة PROV عند مستوى معنوية 10% وهذا يتفق مع ما توصلت إليه نتائج دراسات (Makri et. al., 2014) (Chen et al, 2013) (Antony and Suresh, 2023) (Barra and Ruggiero, 2023). يمكن تفسير الأثر الإيجابي بحسب دراسة (Aryal and singh, 2024) إلى أن المصارف ذات رأس المال المرتفع أكثر عرضةً لامتلاك قروض متعثرة من المصارف ذات رأس المال المنخفض. ويشير هذا إلى أن المصارف ذات رأس المال الجيد قد تمتلك القدرة على تمويل مشاريع أكبر وأكثر تكلفة وذات مخاطر ائتمانية أعلى. ويمكن أن نقول أيضاً أن المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية لم تشكل مخصصات كافية لمواجهة تسهيلات الائتمانية المتعثرة كما بيّنا سابقاً والتي من شأنها أن تؤثر على قيمة حقوق الملكية بالانخفاض من خلال تأثيرها في قيمة الأرباح المحققة. أما تفسير الأثر السلبي (العلاقة العكسية بين مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة وقيمة حقوق الملكية) فيمكن رده إلى أن المصارف ذات المخاطر الائتمانية الأعلى (مخصص خسائر ائتمانية متوقعة مرتفع) لابد أن تتأثر أرباحها بتشكيل المخصصات وبالتالي ينعكس ذلك بالانخفاض في قيمة حقوق الملكية من خلال رقم صافي الأرباح.

وبناءً عليه نقبل الفرض الذي يَنْصُ على عدم وجود أثر دال إحصائياً لمؤشر حقوق الملكية في مخاطر الائتمان معبراً عنها بنسبة NPL. بينما نرفض الفرض الآخر ونقول إن مؤشر حقوق الملكية

يؤثر في مخاطر الائتمان معبراً عنها بنسبة PROV في المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية خلال الفترة 2019-2024م.

مؤشر السيولة ومخاطر الائتمان:

كان تأثير مؤشر السيولة (والذي يعكس مخاطر السيولة) إيجابياً وغير دال إحصائياً في مخاطر الائتمان باختلاف مؤشر القياس لمخاطر الائتمان. تتفق نتائجنا مع ما توصلت إليه دراسات (Shkodra and Ismajli, 2017) (Khan et. al., 2023) بينما تختلف مع نتائج دراسة (Chen et al, 2013). ومن ثمّ يمكننا القول: لا يوجد أثر لمخاطر السيولة في مخاطر الائتمان في المصارف المدروسة؛ سواء تمّ قياس مخاطر الائتمان من خلال نسبة NPL أو من خلال نسبة PROV. إنّ طبيعة العلاقة (الطردية) تتفق مع الأساس النظري؛ ولكن عدم مدلولية العلاقة تبين عدم أهمية مخاطر السيولة في البيئة المدروسة وخاصة أنّ الفترة المدروسة هي فترة غير مستقرة (اقتصادياً - سياسياً) حيث رافقها قرارات مُشددة من المصرف المركزي سواء من حيث تقييد السيولة أو من حيث ضوابط منح الائتمان وتوجيهه نحو قطاعات معينة وذلك ساهم بشكل كبير في انخفاض مخاطر السيولة بشكل كبير في المصارف المدروسة خلال فترة الدراسة.

العائد على الأصول المعدل ومخاطر الائتمان:

أشارت نتائج النماذج المعتمدة إلى وجود أثر سلبي دال إحصائياً عند مستوى معنوية 1% لمعدل العائد على الأصول المعدل في مخاطر الائتمان وفق مؤشري الدراسة المعتمدين لقياس مخاطر الائتمان. تتفق نتائجنا مع نتائج دراسات (Hassert, 2013) و (Antony and Suresh, 2023). أيضاً تتفق نتائجنا مع الأساس النظري الذي يشير إلى العلاقة السلبية بين معدل العائد ومخاطر الائتمان. كانت المصارف التقليدية السورية الخاصة الأكثر ربحية وفق المؤشر المعتمد أقل عرضةً لمخاطر الائتمان، ويمكن تبرير ذلك بأنها تمتلك موارد أكبر لمراقبة المقترضين المحتملين. علاوة على ذلك، فهي كانت قادرة على تمويل الشركات السليمة فقط ورفض إقراض الشركات عالية المخاطر وذلك لتعزيز نموها. بناءً عليه يمكن رفض الفروض التي تشير إلى عدم وجود أثر دال إحصائياً لمعدل العائد على الأصول في مخاطر الائتمان؛ سواء تمّ قياس هذه المخاطر من خلال نسبة NPL أو من خلال نسبة PROV.

حجم المصرف ومخاطر الائتمان:

لم يختلف أثر حجم المصرف في مخاطر الائتمان مع اختلاف المقياس المعتمد في قياس مخاطر الائتمان. حيث أظهرت نتائج الانحدار في النماذج المعتمدة وجود أثر سلبي دال إحصائياً عند مستوى معنوية 5% لحجم المصرف في مخاطر الائتمان معبراً عنها بنسبة NPL، وكذلك وجود أثر سلبي دال إحصائياً عند مستوى معنوية 10% لحجم المصرف في مخاطر الائتمان معبراً عنها بنسبة PROV. جاءت نتائجنا متفقة مع نتائج دراسات (Hassert, 2013) (Tehulu and Olana, 2014) (Antony and Suresh, 2023). حيث يمكن القول إن المصارف التقليدية السورية الخاصة الكبيرة حجماً قد استطاعت التعامل مع مخاطر الائتمان بشكل أفضل من المصارف الصغيرة واستفادت من وفورات الحجم الكبير. وبناءً عليه نرفض الفروض التي تنص على عدم وجود أثر دال إحصائياً لحجم المصرف في مخاطر الائتمان؛ سواء تمّ قياس هذه المخاطر من خلال نسبة NPL أو من خلال نسبة PROV.

التنوع المصرفي ومخاطر الائتمان:

على الرغم من اختلاف طبيعة أثر التنوع (إيجابي - سلبي) في مصادر الدخل في مخاطر الائتمان مع اختلاف المقياس المعتمد لقياس مخاطر الائتمان، إلا أنّ هذا الأثر لم يكن دال إحصائياً. نتائجنّا تتفق مع نتائج دراسة (Antony and Suresh, 2023) والذي توصّل أيضاً إلى وجود أثر إيجابي غير دال إحصائياً لمؤشر التنوع المصرفي في مخاطر الائتمان. وعليه يمكن القول أنّ المصارف التي نوّعت أنشطتها لتشمل مصادر دخل غير متعلقة بالفائدة لم تستطع التخفيف من مخاطر الائتمان من خلال التنوع في مصادر دخلها؛ وهذا يعود إلى ضيق الفرص المتاحة أمام المصارف المدروسة خلال الفترة 2019-2024، فبالكاد كانت هذه المصارف تجني الأرباح من خلال عمليات فتح الحسابات وإصدار بطاقات الصراف الآلي وغيرها من الخدمات الأخرى المرتبطة بخدمات العملاء. بناءً على ما تقدم يمكن القول أنّ مؤشر التنوع المصرفي لا يؤثر في مخاطر الائتمان في المصارف التقليدية السورية الخاصة خلال الفترة 2019 - 2024 وذلك باختلاف المؤشر المعتمد في قياس مخاطر الائتمان.

معدل نمو الائتمان ومخاطر الائتمان:

أظهرت نتائج النماذج المعتمدة وجود أثر إيجابي دال إحصائياً عند مستوى معنوية 10% لمعدل نمو الائتمان في مخاطر الائتمان وفق كلا المؤشرين المعتمدين لقياس مخاطر الائتمان. حيث أنّ المصارف التقليدية السورية الخاصة ذات المخاطر الائتمانية المرتفعة قد زادت من معدلات إقراضها

وذلك في محاولة منها لتعويض بعض المكاسب المفقودة جراء تعثر جزء مهم من تسهيلات الممنوحة في سنوات سابقة. نتائجا جاءت مخالفة لنتائج الدراسات السابقة ومنها دراسات (Tehulu and Olana,2014) (Barra and Ruggiero, 2023). وعليه يتم رفض الفروض التي تنص على وجود أثر دال إحصائياً لمعدل نمو الائتمان في مخاطر الائتمان في المصارف التقليدية السورية الخاصة خلال الفترة 2019-2024م؛ سواء تم التعبير عن هذه المخاطر من خلال نسبة NPL أو من خلال نسبة PROV.

في ضوء النتائج السابقة يمكن تلخيص تأثير العوامل الداخلية (العوامل الخاصة بالمصارف) في مخاطر الائتمان وذلك في المصارف التقليدية السورية الخاصة خلال الفترة 2019 - 2024 كما يلي:

1. وجود أثر سلبي دال إحصائياً عند مستوى معنوية (5%) لمؤشر التركيز القطاعي في محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة في مخاطر الائتمان معبراً عنها بنسبة NPL.
2. وجود أثر سلبي دال إحصائياً عند مستوى معنوية (10%) لمؤشر التركيز القطاعي في محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة في مخاطر الائتمان معبراً عنها بنسبة PROV.
3. وجود أثر إيجابي غير دال إحصائياً لمؤشر حقوق الملكية في مخاطر الائتمان معبراً عنها بنسبة NPL.
4. وجود أثر سلبي دال إحصائياً عند مستوى معنوية (10%) لمؤشر حقوق الملكية في مخاطر الائتمان معبراً عنها بنسبة PROV.
5. وجود أثر إيجابي غير دال إحصائياً لمخاطر السيولة في مخاطر الائتمان معبراً عنها بنسبة NPL.
6. وجود أثر إيجابي غير دال إحصائياً لمخاطر السيولة في مخاطر الائتمان معبراً عنها بنسبة PROV.
7. وجود أثر سلبي دال إحصائياً عند مستوى معنوية (1%) لمعدل العائد على الأصول المعدل في مخاطر الائتمان معبراً عنها بنسبة NPL.
8. وجود أثر سلبي دال إحصائياً عند مستوى معنوية (1%) لمعدل العائد على الأصول المعدل في مخاطر الائتمان معبراً عنها بنسبة PROV.
9. وجود أثر سلبي دال إحصائياً عند مستوى معنوية (5%) لحجم المصارف في مخاطر الائتمان معبراً عنها بنسبة NPL.

10. وجود أثر سلبي دال إحصائياً عند مستوى معنوية (10%) لحجم المصارف في مخاطر الائتمان معبراً عنها بنسبة PROV.
11. وجود أثر إيجابي غير دال إحصائياً لمؤشر التنويع المصرفي في مخاطر الائتمان معبراً عنها بنسبة NPL.
12. وجود أثر سلبي غير دال إحصائياً لمؤشر التنويع المصرفي في مخاطر الائتمان معبراً عنها بنسبة PROV.
13. وجود أثر إيجابي دال إحصائياً عند مستوى معنوية (10%) لمعدل نمو التسهيلات الائتمانية المباشرة في مخاطر الائتمان معبراً عنها بنسبة NPL.
14. وجود أثر إيجابي دال إحصائياً عند مستوى معنوية (10%) لمعدل نمو التسهيلات الائتمانية المباشرة في مخاطر الائتمان معبراً عنها بنسبة PROV.

التوصيات والمقترحات:

- في ضوء النتائج التي تم الوصول إليها من خلال التحليلات السابقة، إنَّ الباحث يوصي بما يأتي:
1. على مديري المصارف التقليدية السورية الخاصة أن لا يكونوا قلقين حول تركيز محافظتهم الائتمانية، فقد أظهرت الدراسة عدم أهمية تنويع التسهيلات الائتمانية المباشرة على صعيد القطاعات في تخفض مخاطر الائتمان، بل كانت المصارف الأكثر تركيزاً أقل من حيث مخاطر الائتمان.
 2. ينبغي أن يكون المديرين في المصارف الخاصة والتي تعتمد على أموالها الخاصة بشكل كبير في تمويل أصولها أكثر حذراً في توظيف الأموال في تسهيلات ائتمانية مباشرة. حيث كانت مخاطر الائتمان مرتفعة في المصارف التي كانت فيها نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول مرتفعة.
 3. على الجهات الرقابية وضع حدود لنسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة إلى إجمالي ودائع العملاء في المصارف التقليدية السورية الخاصة والتي تعتبر كمؤشر لمخاطر السيولة، حيث كانت مخاطر الائتمان أعلى في المصارف التي كانت فيها مخاطر السيولة مرتفعة.
 4. ينصح الباحث بالتوجه نحو اندماج المصارف التقليدية الخاصة الصغيرة من حيث الحجم، فقد كانت مخاطر الائتمان مرتفعة في المصارف الصغيرة على عكس المصارف التقليدية الكبيرة والتي استطاعت التعامل مع مخاطر الائتمان بشكل أفضل.

المراجع:

المراجع العربية:

1. إسماعيل، عصام (2021) مخاطر التركيز الائتماني في المؤسسات المالية والمصرفية، صندوق النقد العربي، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد (12)، ص 34.
2. العلي، أحمد (2012) العوامل المؤثرة في هامش سعر الفائدة-دراسة تطبيقية على بعض المصارف التجارية السورية-مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (28) العدد (2)، ص 387 - 411.
3. بن شنة، فاطمة (2022). المحددات المصرفية لمخاطر الائتمان للبنوك التجارية: دراسة تطبيقية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2007-2019. مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد (13) العدد (1)، ص 97-115. Doi: (10.34118/djei.v13i1.1675).
4. قاسم، عبد الرزاق والعلي، أحمد (2017). إدارة الاستثمارات والمحافظ الاستثمارية. منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ص 388.

المواقع الإلكترونية:

1. مصرف سورية المركزي www.banquecentrale.gov.sy
2. سوق دمشق للأوراق المالية www.dse.gov.sy
3. هيئة الأوراق والأسواق المالية. www.scfms.sy

المراجع الأجنبية:References

1. Antony, T. M., and Suresh, G. (2023). **Determinants of credit risk: Empirical evidence from Indian commercial banks.** Banks and Bank Systems, 18(2), 88– 100. doi:10.21511/bbs.18(2).2023.08.
2. Aryal, N. P., & Singh, G. K. (2024). **Bank-specific and Macroeconomic Determinants of Credit Risk in the Banking System: A Panel Data Analysis.** *Financial Markets, Institutions and Risks*, 8(3), 57–68. [http://doi.org/10.61093/fmir.8\(3\).57-68.2024](http://doi.org/10.61093/fmir.8(3).57-68.2024).

3. Barra, Cristian & Ruggiero, Nazzareno (2023) **Bank-specific factors and credit risk: evidence from Italian banks in different local markets**, Journal of Financial Regulation and Compliance Vol. 31 No. 3, pp. 316–350 Emerald Publishing Limited 1358–1988. DOI 10.1108/JFRC-04-2022-0051.
4. Behn, Markus & Couaillier, Cyril (2023) **Determinants of credit risk provisioning in certain times – the role of bank conditions and accounting standards**. Available online at https://www.bankingsupervision.europa.eu/press/conferences/shared/pdf/20230502_research_conference/Behn_paper.pdf
5. Bhatt, Tribhuwan Kumar, Naveed Ahmed, Muhammad Babar Iqbal, and Mehfooz Ullah. (2023). **Examining the Determinants of Credit Risk Management and Their Relationship with the Performance of Commercial Banks in Nepal**. Journal of Risk and Financial Management 16: 235. <https://doi.org/10.3390/jrfm16040235>.
6. Bushi, Denada (2016) **THE IMPACT OF CREDIT RISK IN CAPITAL ADEQUACY RATIO IN ALBANIA**, International Journal of Economics, Commerce and Management ,United Kingdom Vol. IV, Issue 6, pp. 456–461. <http://ijecm.co.uk/>.
7. Chen, Yibing & Weib, Xianhua & Zhanga, Lingling (2013). **A New Measurement of Sectoral Concentration of Credit Portfolios**. International Conference on Information Technology and Quantitative Management. Available online at www.sciencedirect.com. Procedia Computer Science 17 (2013) 1231 – 1240.
8. Diamond, D. W., & Dybvig, P. H. (1986). **Banking theory, deposit insurance, and bank regulation**. *The Journal of Business*, 59(1), 55–68.

9. Hassert, Christian (2013) **Sectoral Concentration in a Bank's Loan Portfolio and the Impact on its Credit Risk**, Master Thesis Finance, Tilburg School of Economics and Management, Department of Finance, PP 57.
10. Ho, Kelvin & Li, Ka-Fai & Tan, Edward (2018). **IMPLICATIONS OF LOAN PORTFOLIO CONCENTRATION FOR CREDIT RISK OF BANKS IN HONG KONG**. Hong Kong Monetary Authority. Available online at <https://www.hkma.gov.hk/media/eng/publication-and-Research/research/research-memorandums/2018/RM09-2018.pdf>. .PP13.
11. Khan, I. A., Akhter, S., Faiz, J., Khan, S., Amir, M., Shah, N. A., & Khan, M. S. (2023). **Determinants of Credit Risk and Operational Risk in Banking Sector Evidence from Pakistani Banking Sector**. Journal of Financial Risk Management, 12, 15-27. <https://doi.org/10.4236/jfrm.2023.121002>.
12. Makri, Vasiliki & Tsagkanos, Athanasios & Bellas, Athanasios (2014) **Determinants of Non-Performing Loans: The Case of Eurozone**. PANOECONOMICUS, pp. 193-206. DOI: 10.2298/PAN1402193M.
13. Nguyen, N. (2019). **Revenue Review**, 19(1), S64-S74 .
14. Rijn, V. (2013) **Dose sectoral concentration lead to bank risk?** , Master thesis finance, Tilburg University.PP42.
15. Shkodra, Jehona and Ismajli, Hysen (2017) **Determinants of the credit risk in developing countries: a case of Kosovo banking sector**, Banks and Bank Systems, Volume 12, Issue 4, pp 90-99. DOI: 10.21511/bbs.12 (4).2017.08
16. Tehulu, Tilahun and Olana, Dugasa (2014). **Bank- Specific Determinants of Credit Risk: Empirical Evidence from Ethiopian Banks**, Research Journal of Finance and Accounting, Vol.5, No.7, pp 80-86.

